

عودة أوباما إلى العراق من البوابة الكردية

■ **عامر نعيم الياس***

ذكرنا في عدد من المقالات السابقة على صفحات البناء أهمية الدور الكردي في العراق والمنطقة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية الحالية وحتى الإدارات السابقة، لعل هذا ما يفسّر في جزء منه الصعود المتسارع لنجم أربيل منذ الاحتلال الأميركي للعراق وحتى يومنا هذا على المستويات كافة خصوصاً الاقتصادي والأمني منها، إذ تحولت قبلة للعمالة العربية الرخيصة والمستثمرين العرب.

يوم الجمعة في الثامن من آب الجاري تدخلت طائرات إف18 الأميركية للمرة الأولى ضد تنظيم داعش في العراق وتحديدا في تخوم أربيل «العاصمة الكردية» كما يحلو للإعلام الغربي وصفها، حيث قصفت أهدافا لتنظيم داعش الذي ما زال يتقدم من جهة الغرب باتجاه أربيل، الأمور لم تتوقف عند هذا الحد بل دخلت الطائرات الأميركية من دون طيار المعركة، ووصل 150 مستشارا عسكريا أميركيا إلى أربيل للمساعدة في الحرب الدائرة بين البيشمركة وداعش والتنسيق مع الحكومة العراقية، فهل عاد أوباما إلى العراق من البوابة الكردية، أم أنه عاد لإدارة المعركة على العراق من أرض ما يسمى «إقليم كردستان»؟

جاء التدخل الأميركي الجوي في العراق على خلفية تحول الحرب بين الأكراد وهذا التنظيم الإرهابي في حرب مفتوحة، وعدم اقتصار الشروط الكردي في هذه الحرب القذرية على صد بعض العمليات العابرة من هنا وهناك، فخراسة سنجار وزامار أو بمعنى أصح تسليهما كما حصل في الموصل قبل شهر من الآن، دقت ناقوس الخطر بالنسبة إلى الإدارة الأميركية و«إسرائيل» وتركيا، هنا تتلاقى المصالح في كردستان العراق إلى حد التطابق، لا خلافات تذكر في ملف هذا الإقليم الدولة، تحرّكت واشنطن وكشفت صحيفة «الحياة» السعودية عن «بنية باريس التدخل إلى جانب واشنطن لضمان عدم بقاء المالكي»، أما «تلغراف» البريطانية فقد كشفت هي الأخرى أن «بريطانيا قد تبدأ بشن ضربات عسكرية ضد المتطرفين الإسلاميين في العراق إذا تطور الوضع على إعادة جماعية»، تسريبات إعلامية تعكس إدراك مهمين، أولهما جدية التحرك الأميركي في العراق ودخول واشنطن المباشر في هذه الحرب، وثانيهما المخاوف الأوروبية من العودة الأميركية المفتردة إلى العراق وبالتالي الضغط للمشاركة في هذه العودة «المظفرة» في مشهد يشبه ما جرى قبل عقد من الآن، فالطائرات الأميركية التي قصفت العراق الواحد الموحّد قبل أحد عشر عاما انطلقت من إحدى حاملات الطائرات في الخليج العربي، واليوم يتكرر ذات السيناريو فالعراق يحتل ويقصف دوما من الخليج العربي.

خلال لقائه مع صحيفة «نيويورك تايمز» كان الرئيس الأميركي باراك أوباما واضحا في قراره «عدم السماح بإقامة خلافة في سورية والعراق»، لكنه أكد أن «حل الأزمة في العراق سيأخذ وقتا» وأن «وجود حكومة مركزية جامية في بغداد سيساهم بشكل أثر فعالية في قتال داعش» مضمّفاً أن «بلادنا لن تتدخل برّيا في العراق»، هنا من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية تعمل في العراق وفق الآتي:

__ التدخل العسكري المباشر لحماية إقليم كردستان العراق من التمدد الداعشي الذي تجاوز الخطوط الحمراء في ما يخص الإقليم وحده وليس باقي الأراضي السورية العراقية.

__ الانخراط العسكري المباشر في العراق واطح الصيغة فالوفود العسكرية الأميركية تقيم في أربيل وتعمل فيها و«تتسوّق» مع الجيش العراقي والحكومة المركزية في الحرب.

__ التدخل الأميركي سيفتح بازار المزايدات الدولية على التدخل العسكري المباشر في العراق لحماية مناطق الشمال، هذا ما كان واضحا في تسريبات صحيفة «تلغراف» البريطانية حول نية لندن التدخل في العراق، وبالتالي توزّع واشنطن الأدوار على العواصم الدولية في ما يخص تداعيات تمدد داعش في العراق حاليا وربما في سورية مستقبلا، في إطار تشكيل تحالف دولي غير مباشر خارج مجلس الأمن الدولي.

__ فرنسا تريد الدخول على خط التدخل الجوي الأميركي من بوابة الصراع على عدم بقاء المالكي، وأوباما لا يزال يصعد على إعادة الحرس المعشده السياسي العراقي وفق متطلبات الاستراتيجية الأميركية، وبما يتماشى مع حجّة أن داعش ما كان له أن ينفلث هكذا لولا وجود المالكي تحديدا على رأس الحكومة العراقية، أمور تشير إلى أن التدخل الأميركي يشكله الحالي أقرب لإدارة المعركة العراقية بشكل مباشر من داخل أربيل، هو الدفاع عن عاصمة النفوذ الأميركي في شمال العراق وإدارة معركة داعش والمالكي من قلب العراق.

* كاتب سوري

أوباما؛ نتتهاهو لن يتقدم باتجاه اتفاق سلام

في مقابلة شاملة أجراها توماس فريدمان لصحيفة «نيويورك تايمز» قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إنه «من الصعب على رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتانياهو، أن يتقدم باتجاه اتفاق سلام مع الفلسطينيين من دون ضغوط داخلية «إسرائيلية»، مشيرا في الوقت نفسه إلى «ارتفاع نسبة التأييد لتنتهاهو في وسط «الإسرائيلي» بسبب الحرب على قطاع غزة، بما يعنى أن هذه «الضغوط الداخلية» غير قائمة».

ووصف أوباما نتنياهو بأنه «قوى من اللازم، في حين أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أضعف من اللازم»، وأشار إلى أن «هذا الارتفاع هو بمثابة عقب أخيل، حيث أنه من دون أن يشعر نتنتهاهو بضغط دولي، فإنه يصعب رؤيته يقدم على تنازلات مؤلمة، مثل تفكيك المستوطنات لمصلحة اتفاق سلام مع الفلسطينيين، علما أن تفكيكها أمر صعب»، على حد تعبيره.

وقال أوباما أيضا: «إن محمود عباس في المقابل، ضعيف مقارنة مع نتنتهاهو، وأن قوة نتنتهاهو وضعف عباس يصعب عليهما اتخاذ قرارات شجاعة مثلما فعل أنور السادات ومناحيم بيغن ويتسحاق رابين»، وأضاف: «أن الحل يكمن لدى الزعيمين، حيث أن الاتفاق الشامل يتطلب قيادة جيدة من الطرفين قادرة على رؤية أفاق الغد».

إلى ذلك، أسيب أوباما في امتداح «إسرائيل»، وقال إنها «تحتلت خلال عشرات السنوات إلى دولة قوية وتأججة وغنية، وقادرة من الناحية العسكرية، وأنه بالنتيجة ليس قلقا على وجودها». كما أنشأه على كيفية «الحفاظ على الدولة الديمقراطية واليهودية»، مشيرا إلى أنه «يجب إيجاد طريق للعيش بسلام مع الفلسطينيين، وأنه على «إسرائيل» أن تعترف بالمطالب الشرعية للشعب الفلسطيني، باعتباره أن البلد أيضا يراهم».

إلى ذلك، أشارت «يديעות أchronوت» في موقعها على الشبكة إلى العلاقات المتوترة بين نتنتهاهو وأوباما، حيث تلاقت الأمور في أعقاب الانتقادات «الإسرائيلية»، لجهود وزير الخارجية الأميركية، جون كيري لوقف إطلاق النار، إضافة إلى توبيخ نتنتهاهو للسفير الأميركي في «إسرائيل» دان شبيرو، الأمر الذي أوصل «نيويورك تايمز» هذا الأسبوع، إلى نتيجة مفادها أن ليس من المؤكد أن تتحسن العلاقات بين نتنتهاهو وأوباما.

ويحسب «نيويورك تايمز»، فإن انتقادات الولايات المتحدة الحادة إلى عقب تصفد مدرسة تابعة لاندروا في رفح كانت نتيجة للغضب المتراكم في وسط الإدارة الأميركية تجاه المسؤولين «الإسرائيليين» كما كتبت الصحيفة أنه «كان لأوباما تأثير هزيل جدا على حكومة نتنتهاهو خلال الحرب على قطاع غزة».

البناء

ثبات المقاومة يفسّج أزمة ثقة بين المستوطنين وحكومتهم ويضعف موقف الجيش «الإسرائيلي» ونتتهاهو

حسن حردان

نجحت المقاومة الفلسطينية في الثبات على موقفها التقاوضي المقاوم في مواجهة مناورات العدو ومحاوله الابتزاز التي حاول ممارستها بالاستناد إلى التشدد والتطرف في الرأي العام الصهيوني.

وأظهرت مقدرتها على دفع الأمور إلى جولة جديدة من المواجهة وحرب الاستنزاف غير مكترثة بتهديدات قادة العدو بالرد على صواريخ المقاومة بقصف قطع غزة بقوة،

وقد أدى ذلك إلى نتيجتين مهمتین في مصلحة المقاومة هما:

النتيجة الأولى: تعطيل حركة الملاحة في مطار بن غوريون في تل أبيب، وشّل الحركة في جنوب فلسطين المحتلة في عمق 80 كلم، وهذا ما أدى إلى عودة حالة النزف البشري والاقتصادي على السواء، حيث إلى جانب استمرار الخسائر الاقتصادية أصيب العديد من المستوطنين بجروح.

النتيجة الثانية: تفجير أزمة ثقة بين الجيش «الإسرائيلي» وحكومة بنيامين نتنتهاهو من ناحية وبين المستوطنين من ناحية ثانية، وذلك بسبب انعدام الاستقرار الاسني بفعل عودة تساقط صواريخ المقاومة على المستوطنات في الجنوب وعجن الجيش «الإسرائيلي» عن منعها، وبالتالي فشل القبة الحديدية وهو الأمر الذي دفع المستوطنين إلى عدم العودة إلى منازلهم خوفا من استمرار خط الصواريخ، مضافا إليها الأنفاق الهجومية، بعد ارتفاع منسوب عدم الثقة بقدرة الجيش «الإسرائيلي» على توفير الحماية لهم بعد شهر من بدء عدوانه على قطاع غزة وأدى ذلك إلى إضعاف موقف قيادة الجيش «الإسرائيلي» وحكومة نتنتهاهو لناحية ادعاء تحقيق النصر على المقاومة، وهو ما ظهر أيضا إلى جانب استئناف المقاومة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، في رفض الاستجابة للشروط «الإسرائيلية»، بوقف النار وبالتالي عدم القبول بتعميد الهدنة قبل التسليم بمغلبها برفع الحصار عن قطاع غزة.

وعلى غرار ما حصل في لبنان خلال حرب تموز عام 2006 عندما كان الرأي العام «الإسرائيلي» لا يصدق ما يقوله المسؤولون الصهاينة ويصدق ما يقوله قائد المقاومة السيد حسن نصرالله، بات المستوطنون اليوم في غلاف غزة يصدقون ما تقوله قيادات المقاومة الفلسطينية في غزة. التي أعلنت أنها لن توقف النار وأن «إسرائيل» ستجرى مفاوضات تحت النار، وهذا ما حدث بعد أن استجاب نتنتهاهو لطلب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأعاد الوفد «الإسرائيلي» إلى القاهرة، وليس كما ادعت

«هارتس»: أزمة ثقة بين سكان غلاف غزة وبين الجيش والحكومة

قالت صحيفة «هارتس»: «إن النهاية المتوترة لعملية الجرف الصلب أظهرت أزمة ثقة بين سكان غلاف غزة وبين الجيش والحكومة. والنهاية المتوترة التي تخللها استئناف إطلاق الصواريخ على مناطق الجنوب، أبرزت أزمة الثقة الحادة بين سكان غلاف غزة والجيش والحكومة».

واعترفت الصحيفة أن ثمة «أساسا منطقيا للمشاعر القاسية لدى سكان غلاف غزة ولمخاوفهم لانهم عرضة لتهديدات القذائف والصواريخ والأنفاق من دون حماية كافية ويتعجن على الجيش ووزارة الأمن التحقيق في ادعاءاتهم وترميم قنصتهم بالجيش والحكومة». وضعت قائمة، «إن هذه مهمة ذات أولوية قومية لا تقل عن أهمية محاربة حماس والمساعدة في إعادة إعمار غزة أو التوصل إلى تسويات على الساحة الدبلوماسية».



«يديעות أchronوت»: «الإسرائيليون» لا يعرفون شيئا

عن مفاوضات القاهرة حول التهدئة

هاجمت صحيفة «يديעות أchronوت» رئيس الأركان غانتس بعد أن أعلن الأسبوع الماضي، وبعد سريان التهدئة لمدة 72 ساعة، أن بإمكان سكان جنوب البلاد العودة إلى حياتهم الطبيعية، فيما ألغقت قيادة الجبهة الداخلية القبول الأمنية المفروضة على السكان في البلدات القريبة من الحدود مع غزة.

لكن على ضوء انهيار التهدئة صباح الجمعة، تساءل المرسل العسكري للصحيفة يوسي يهوشع حول «أسباب إطلاق غانتس تصريحاته المطمئنة، وما إذا كان يعرف شيئا لم يعلنه في حينه».

وفي غضون ذلك، قالت التقارير «الإسرائيلية» إن فقدان ثقة كامل نشأ بين سكان الجنوب والقيادة السياسية والعسكرية في «إسرائيل»، بحيث جرى التعبير عن ذلك بمغادرة السكان لتلك البلدات بعد استئناف إطلاق الصواريخ».

بدوره تساءل المحلل السياسي في الصحيفة شمعون شيفر «ما إذا كان نتنتهاهو ويعلون وغانتس، الذين ادعوا قبل انتهاء التهدئة بأن «إسرائيل» انتصرت في الحرب، كانوا يتوقعون استجابة حماس لمطلب «إسرائيل» قبل أن تعلن الحركة أنها حققت أهدافها وخصوصا رفع الحصار عن القطاع».

وطالب شيفر قبائليه «إسرائيل» الثلاثة بأن «يقولوا الحقيقة للجمهور وتوضيح مايتهم لا سيما «الإسرائيليين» كثر وهذا أمر مقزز، يدعون أن الجانب الموقوف الوحيد هنا هو حماس، التي قالت إنها لن توقف إطلاق النار وأن «إسرائيل» ستجرى مفاوضات تحت إطلاق النار، وهو ما سيجدث بعد أن يستجيب نتنتهاهو لطلب الرئيس المصري ويعيد الوفد إلى القاهرة وليس كما ادعت «إسرائيل» بأنها ترفض إجراء مفاوضات تحت إطلاق النار»، وأشارت الصحيفة نفسها إلى أن «حماس انتقلت إلى استراتيجية قذائف الهاون، وتقليص إطلاق الصواريخ، لأنه لا توجد لدى «إسرائيل» منظومة لاعتراض قذائف الهاون ولأن هذه القذائف أسفرت عن مقتل 11 جنديا خلال الأسابيع الماضية»، في إشارة إلى أن القوات «الإسرائيلية» تتجمع في مناطق قريبة من الشريط الحدودي حول القطاع.

والله

«والآ: مسؤول «إسرائيلي»: مصر و«إسرائيل» متفقتان على معارضة إقامة ميناء في غزة

نقل موقع «والآ» العبري عن مسؤول «إسرائيلي» قوله: «إن مصر و«إسرائيل» متفقتان على معارضة إقامة ميناء بحري في قطاع غزة».

وأضاف المسؤول: «إن «إسرائيل» تنتظر المستجدات من مصر. وأوضحت للقاهرة بأنها لن تجري مفاوضات تحت النار. لكن إذا توقف إطلاق النار نحن مستعدون للعودة للمحادثات». مدعيا أن «المشكلة الأساسية في المحادثات، ليست بين «إسرائيل» وحماس، بل بين القاهرة وحماس. ف«إسرائيل» ومصر متفقتان حول الموقف بأنه لا ينبغي إتاحة المجال لحماس لإقامة ميناء بحري في غزة». وتابع: «لكن «إسرائيل» لا تعترض على أن تقوم مصر بفتح معبر رفح بين قطاع غزة وسبستان» الخلاف في هذا الجانب، والذي يعتبر حساسا هو بين حماس ومصر، وليس متعلقا ب«إسرائيل»، بناتا». وذكر الموقع ذاته «أن مصر رفضت طلب الوفد الفلسطيني فتح ميناء بحري في قطاع غزة قبل أن تناقشه مع «إسرائيل» لكي لا يعتبر ذلك إنجازا لحركة حماس». وقال: «إن طلب إقامة ميناء بحري في قطاع غزة قبل برفض شديد من جانب مصر و«إسرائيل» على حد سواء». مؤكدا أن «مصر رفضت هذا الطلب بشكل قاطع حتى قبل أن يصل وفد «إسرائيلي» للقاهرة». وأوضح: «أن رفض الجانبين ينبع من سببين، الأول أممي والثاني سياسي. على المستوى الأممي - مفهوم الجانبين بأن حماس يمكن أن تستخدم الميناء لإدخال وسائل قتالية متطورة للقطاع. وعلى المستوى السياسي، تعتقد القاهرة وتل أبيب بأن مجرد بحث إقامة ميناء بحري سيعتبر إنجازا كبيرا لحماس».

البناء

ثبات المقاومة يفسّج أزمة ثقة بين المستوطنين وحكومتهم ويضعف موقف الجيش «الإسرائيلي» ونتتهاهو

«إسرائيل» بأنها ترفض إجراء مفاوضات تحت النار.

في مقابل ذلك، برزت نقاط مهمة عدة تصب في مصلحة المقاومة وإخفاق العدوان وخوف «إسرائيل» من استمرار حرب الاستنزاف.

أولا: نجاح المقاومة في استراتيجية خوض حرب استنزاف ضد الجيش «الإسرائيلي» والمستوطنات الصهيونية القريبة من قطاع غزة بأقل كلفة ممكنة بالنسبة لها، وذلك عبر استخدام قذائف الهاون المحلية الصنع وتقليص إطلاق الصواريخ، لأنه لا توجد لدى «إسرائيل» منظومة قادرة على اعتراض قذائف الهاون.

ثانيا: إقرار الإعلام «الإسرائيلي» بأن عملية الجرف الصلب الحالية لم تكن أفضل حالا من عملية الرصاص المصوب السابقة التي فشلت ولم تحقق أي إنجاز في الميدان، بل إن العملية الحالية كانت بالمقارنة أكثر إخفاقا من نواح عدة:
لناحية أعداد القتلى على السواء، حيث في الجيش، في العملية الأخيرة بلغ القتلى من الجنود 10، أما اليوم هناك حتى الآن 64 قتيلًا بين ضابط وجندي فيما الجرحى بلغوا 1620 جريحا.

على صعيد المستوطنين سجل سابقًا 3 قتلى أما اليوم فإن المصرح به حتى الآن 4 قتلى ونحو 700 جريح.

في العملية السابقة أطلقت المقاومة 39 صاروخًا في اليوم كعادل وسطي، أما في العملية الحالية فقد تضاعف العدد 4 مرات تقريبا ليصل المعدل إلى 144 صاروخًا في اليوم.

في الرصاص المصوب نجحت المقاومة في شل الحركة في كيان العدو إلى حدود أسدود وعسقلان ودغدت قليلا القدس وتل أبيب أما اليوم في عملية الجرف الصلب فإنها نجحت في شل الحركة في «تل أبيب» وغوش دان والقدس وحيفا أي أكثر من ثلثي مساحة كيان العدو.

ثالثًا: خشية «إسرائيل» من رهن موازنة الدولة «الإسرائيلية» في النصف الثاني من العام الحالي والعام المقبل وربما عام 2016 أيضًا بزيادة موازنة الأمن، لأن زيادة 18 مليار شيكل كما تطالب وزارة الأمن حاليًا بتغطية نفقات العدوان، تعني رقع العجز في الموازنة العامة، أي زيادة الدين وتقليص جميع موازنات الوزارات الأخرى المدنية وكذلك موازنات البنى التحتية والتعليم العالي والصحة والرفاه وغيرها.

على أنه إذا انتهت الحرب بعد أيام بالإمكان إنعاش الاقتصاد بسرعة، أما إذا تطورت الأمور نحو حرب استنزاف فإن الأمر سيكون مختلفًا ونتائجه سلبية على الاقتصاد.



«يديעות أchronوت»: يديلين ينتقد بشدة

العملية السياسية والعسكرية

ويدعو إلى وقف المفاوضات مع استمرار النار

دعا رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) السابق عاموس يديلين، والذي يترأس اليوم «المعهد للدراسات الأمنية» إلى وقف المفاوضات فوراً مع استمرار إطلاق النار، كما دعا إلى عدم الاستجابة للمطالب الفلسطينية بشكل مطلق، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإغاثية والإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار إلى القطاع لإبقائه في أزمة إنسانية وسط دمار هائل. ووجه انتقادات شديدة إلى العمليات السياسية والعسكرية «الجرف الصادم»، وفي حديثه مع صحيفة «يديעות أchronوت» هاجم المفاوضات التي تجرى في القاهرة بينما يتواصل إطلاق النار.

ويشكل مماثل لرئيس الشياك السابق يوفال ديسكين انتقد يديلين ما أسماه «الإعلان المبكر عن انتصار إسرائيل»، ودعا إلى القضاء على سلطة حركة حماس في قطاع غزة، مدعيا أنه «لا يوجد أسوأ من حركة حماس، وبالتالي فلا داعي للقلق بشأن البديل».

وقال يديلين: «إنهم يخيفوننا بقطعون رؤوس شيعة في العراق، ويجب ضرب حركة حماس حتى تتسقط، وإلا فإن ما نقوم به لن يوصلنا إلى أي مكان». وأضاف أن «إعلان الانتصار كان مجرّاً»، وأنه يجب عدم التأثر بديابات حركة حماس التي تضررت كثيرا، ولكن ليس بما يكفي للتوصل إلى تسوية».

وأوضح يديلين: «أن «إسرائيل» تحظى بوضع استراتيجي مريح جداً»، مدعيا أن «مصر والعالم العربي السني يرغبون بإضعاف حركة حماس»، مشيرا إلى أنه «يجب التأكيد في عدم تعزيز حركة حماس لقبوتها العسكرية حتى الجولته التالية، وكيف يمكن استنزافها إلى حين استبدالها بجهات أكثر اعتدالا».

وقال يديلين: «يجب إجراء تحقيق معمق بشأن العملية البرية، وأنه يجب على من يقوم بذلك أن يفحص ما إذا كانت قد تمت كما يجب أن تتضمن العمليات البرية من عناصر المفاجأة والإحكام والمكر». وأضاف: إن «العملية المقبلة يجب أن تكون في الوقت الذي يناسبنا، من دون أن نقول لحماس ومن دون تسريبات من المجلس الوزاري بشأن ما يفكر وما لا يفكر مخافنا»، مشيرا إلى أن «هناك كثيرا من الإمكانيات الموجودة بين تدمير الأنفاق الهجومية وبين احتلال قطاع غزة، وهو غير المفضل».

وفي حديثه عن المفاوضات الجارية في القاهرة، قال يديلين إنه «يجب وقف المفاوضات فوراً مع استمرار إطلاق النار، وأنه يجب القيام»، بما وصفه به«العمل الاستراتيجي» يتمثل في عدم إعطاء الفلسطينيين شيئا، مثل ميناء أو مطار أو فتح معابر أو رواتب، وعدم تحويل الأموال التي يريد العالم تحويلها إلى قطاع غزة لإعادة الإعمار»، داعيا إلى «إبقاء قطاع غزة مع الأزمة الإنسانية والدمار الهائل، مقابل «إسرائيل» كدولة قوية مع قوة عسكرية كبيرة» مضيفاً «سئلتني بعد شهر».



«معاريف»: «أين هو نتنتهاهو؟

تحت عنوان «أين نتنتهاهو؟» قالت معاريف أن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» وطول فترة الحرب على غزة، «كان سلبيا وسمح ليعالون وغانتس بقيادة الأمور». وأن نتنتهاهو «تبنى التصور الذي ابتدعه باراك أوباما «القيادة من الخلف» وهو ينتظر تضخم المسائل ويحاول إيجاد إجماع بكل ثمن ويستنزف الجميع عبر مداوات سياسية عقيمة».

وقالت الصحيفة: «أن نتنتهاهو طوال الأزمة، لم يعقد اجتماعاً واحداً لإجراء مناقشة سياسية منمظمة ولم يقترح أهدافا حقيقية وعندما صاغ أهداف الحملة، اختار الحد الأدنى «استعادة اليهود». ماذا كان سيفعل كزعيم للمعارضة لو أن رئيس حكومة غيره طرح هدفا كهذا في الحرب ضد حماس؟».



«إسرائيل هيوم»: مطلوب جهد لإعادة بناء الثقة

بين الحكومة وسكان الجنوب

تطرقت صحيفة «إسرائيل هيوم» إلى موضوع أزمة الثقة نفسه، ورات أن «يجب أن يعاد بناؤها من جديد»، وكتبت: «الحرب التي عادت نهاية الأسبوع، وأن بصورة جزئية وكجزء من تكتيك المفاوضات الذي تتبعه حماس، أعادت تأكيد ما كان واضحا خلال حملة «الجرف الصلب»، وهو أنه مطلوب جهد كبير ينطوي أساسا على الإفعال لا على الأقوال لإعادة ثقة سكان الجنوب بالحكومة والجيش. السكان الذين صدقوا كلام رئيس الأركان بأن العودة آمنة إلى منازلهم استقبلوا برسقات من الصواريخ والقذائف».

وأكدت الصحيفة أن الأنظر من كل ذلك هو «أداء قيادة الجبهة الداخلية الذي يجب أن يشعل الضوء الأحمر. هذا الأداء يجب أن يكون مصدر قلق كبير إزاء ما قد يحصل في حال وقوع حرب حقيقية، حرب لا تكون القبة الحديدية كافية فيها لحماية الجبهة الداخلية».



«القناة العاشرة»: مقارنة بالأرقام بين «الجرف الصلب» و«عملية الرصاص المصوب» عام 2012

قالت القناة العاشرة في التلفزيون «الإسرائيلي» إن عملية «الجرف الصلب»، بكل مقياس يمكن قياسه بها، تبدو تحديدا أنها عملية ناجحة جدا، لعل مقارنة قصيرة بـ«الرصاص المصهور» تحكي القصة.

مدينة، ودخول بري في اليوم الثامن. أما عملية «الجرف الصلب» 29 يوما، وكذلك 3 قتلى مدنيين، والدخول البري في اليوم التاسع.

انظروا إلى الفوارق: الدخول البري في «الرصاص المصهور» كان إلى عمق القطاع، إلى أطراف مدينة غزة. والغنم «الإسرائيلي» كان 10 جنود قتلى، أما في «الجرف الصلب» الدخول البري كان أكثر سطحية: 1 – 2 كيلو متر داخل القطاع، بثمن 64 جنديا قتيلًا.

في «الرصاص المصهور»، أطلقت فصائل المقاومة 39 صاروخًا في اليوم، كعادل وسطي في الأسبوع الأول. في «الجرف الصلب» تضاعف العدد 4 مرات تقريبا، 144 صاروخا في الأسبوع الأول.

في «الرصاص المصهور» نجحت فصائل المقاومة في شلّ «إسرائيل» فقط إلى حدود أسدود – عسقلان ودغدت القدس وتل أبيب. في «الجرف الصلب» أصابت فصائل روتين سكان تل أبيب وهاشارون والقدس وحتى حيفا، أي أكثر من ثلثي مساحة «إسرائيل».

في «الرصاص المصهور» كلما طالت العملية كلما تقصت وتيرة الكصف بصورة مهمة. في الأسبوع الثالث انطلقت حماس فقط 15 صاروخًا في اليوم كعادل وسطي، أي انخفاض بنسبة 60 في المئة عن الأسبوع الأول، والذي نسب أيضا للعملية البرية. في «الجرف الصلب»، في الأسبوع الرابع انطلقت فصائل المقاومة صواريخ أكثر مما اطلقتها في الأسبوع الثالث، معدل 97 صاروخًا في اليوم.

في «الرصاص المصهور» لم تكن «القبة الحديدية»، وكل إنذار أرغم إليي يشاي على التمدد أرضا. في «الجرف الصلب»، الإنجاز الذي علينا بالفعل التفخر به هو القدرة بسبب «القبة الحديدية» على تجاهل الصواريخ. لكن في «الجرف الصلب» ظهرت أنفا هجومية لم تكن في «الرصاص المصهور»، ولا يمكن أيضا تجاهل أن ما يقرب من نصف قتلى الجيش قتلوا خلال أحداث سيكون علينا التحقيق فيها جيدا خلال الأشهر القريبة.

لهذه الأسباب يطرح السؤال: أين بالضبط الإنجاز الكبير؟!

TheMarker

«ذي ماركر»: وزارة الأمن

تطالب بزيادة موازنتها بـ18 مليار شيكل

طالبت وزارة الأمن «الإسرائيلية» بزيادة موازنتها بمبلغ 18 مليار شيكل، بينها 7 مليارات لتغطية نفقات العدوان الحالي على قطاع غزة، و 11 مليار لتغطية نفقات أخرى أهمها إبقاء جيش الاحتلال سيطرته على حزام أممي واسع حول قطاع غزة بعد انتهاء العدوان.

ونقل ملحق «ذي ماركر» الاقتصاد التابع لمجموعة «هارتس»، عن المدير العام لوزارة الأمن «الإسرائيلية» دان هارنيل قوله أمام «لجنة لوبيك» لتحديد موازنة إبن لسنوات عدة، إنه «سيسطلب زيادة بمبلغ 11 مليار شيكل لموازنة وزارته في إطار الموازنة العامة لعام 2015». ويعني طلب كهذا رفع موازنة الأمن إلى 70 مليار شيكل، في 17 في المئة من مجمل الموازنة العامة، وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس وغير مالوفة في دول العالم.

ونسبت الصحيفة لمصادر حكومية أن «هذه الإضافة الكبيرة غايتها تحويل سيطرة جيش الاحتلال على حزام أممي واسع حول قطاع غزة بعد انتهاء القتال، ومن أجل تنفيذ المهام المطلوبة في أعقاب استخلاص العبر من القتال». وينضم هذا الطلب إلى مطالب 11 مليار شيكل إلى حرب استنزاف بين «إسرائيل» وحماس».

وسبعة مليارات شيكل من أجل تغطية نفقات العدوان على غزة حتى اليوم. وقالت الصحيفة، إن تغطية هذا الطلب ستكون من خلال موازنة العام الحالي وعلى حساب موازنات أخرى، لكن مصادر في وزارة المال تحفظت على ذلك، وقالت إنها ستوافق على قرار بهذا الخصوص تتخذه الحكومة، لكن طلب زيادة 11 مليار شيكل هو أمر غير تناسبي، ومن سيؤيد هذا الطلب عليه أن يشير إلى مصادر تمويله.

إلا أن مسؤولين كبارًا في وزارة المال يقولون أن تكلفة العدوان على غزة أقل من مطالب وزارة الأمن، وعبروا عن خشيتهم من «رهن» موازنة الدولة في النصف الثاني من العام الحالي والعام المقبل وربما العام 2016 أيضا بزيادة موازنة الأمن، لأن زيادة كهذه تعني رفع العجز في الموازنة العامة أي زيادة ديون الدولة وتقليص جميع موازنات الوزارات الأخرى المدنية، وتقليص موازنات البنى التحتية والتعليم العالي والصحة والرفاه وغيرها».

ورأي المسؤولين في وزارة المال أن إذا انتهت الحرب على غزة في الأيام القريبة المقبلة فإن الهدف سيكون إنعاش الاقتصاد «الإسرائيلي» بسرعة، لكن القصة ستكون مختلفة إذا تطورت إلى حرب استنزاف بين «إسرائيل» وحماس».

وفي هذه الأثناء تسود خلافات بين وزارتي المال والأمن حول تقدير نفقات العدوان.

وأوضحت «ذي ماركر»: «إن تقديرات موثوقة تشير إلى أن النفقات حتى الآن بلغت 5.6 مليار شيكل في الناحية العسكرية وإن الاقتصاد «الإسرائيلي» تكبد خسائر بحكم 2 مليار شيكل في الناحية المدنية، بسبب تراجع الإنتاج وتغيب مستخدمين عن العمل».

من جهتها تشير تقديرات وزارة المال إلى أن النفقات تتراوح ما بين 3–4 مليارات شيكل، بينما تدعي وزارة الأمن أن هذه النفقات وصلت إلى 7 مليارات شيكل.